السنة: الرابعة المجلد: 04 العدد: 02 ص ص: 168 - 184
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

المداخل الاقصائية لتسوية النزاعات الاثنية: النظرية والتطبيق

Exclusive policies to ethnic differences:
Theory and practice

رابح زغوني[1]، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة
zeghouni.rabah@univ-guelma.dz

تاريخ الإرسال:2019/05/227 تاريخ المراجعة: 2019/06/13تاريخ القبول: 2019/06/15

ملخص:

لقد أفرزت الظروف التاريخية واقعا سياسيا لا يستجيب للتنوع العرقي كخاصية فطرية مميزة للجنس البشري، فبدعوى السيادة، حكم منطق القوة لا منطق التنوع مسألة ظهور الدولة القومية في العصر الحديث، ما أنتج -في الغالب -دولا متعددة الاثنيات لا تقوم بالأساس على التجانس الاثني. تدريجيا، وحين عرفت الأقليات الاثنية ضمن هذه الدول ذاتها، وأدركت أنها متميزة عن الآخر؛ سواء بسبب السياسات التمييزية أو العدائية للسلطات المركزية، أو بسبب تفشي الروح التحررية، جاء متوقعا أن تنفجر النزاعات الاثنية في بيئة غير متجانسة. في مسعى التعامل مع هكذا وضع، فإن السؤال الأكثر أهمية -من وجهة نظر الحكومات المركزية- يتعلق بطبيعة السياسة المناسبة لتسوية هذه النزاعات؟ هل يجب أن تكون عبر إدراكها كنزاع صفري يستوجب الحل conflict-resolution أم نزاع غير صفري يستدعي التعايش معه وإدارته conflict-management يستهدف المقال تقييم مدى فعالية السياسات الاقصائية (الإبادة الجماعية، الترحيل القسري للسكان، التقسيم والفصل، الإدماج والاستيعاب) في حل النزاعات الاثنية، من خلال فحص العديد من الحالات الامبريقية، منطلقا من تعريف سياسات الإقصاء على أنها تلك

[1]- المؤلف المراسل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسات التي تسعى لإيجاد حل نهائي للاختلافات الاثنية التي تصور على أنها تعكس خلافا صفريا يستوجب الحل.

الكلمات المفتاحية: الإبادة الجماعية، الترحيل القسري للسكان، التقسيم والفصل، الإدماج والاستيعاب

Abstract:

The historical circumstances have created a political reality that does not respond to ethnic diversity as an inherent characteristic of the human race. Under the pretext of sovereignty, the logic of power, not the logic of diversity, has characterized the emergence of the nation-state in the modern era, often producing multi-ethnic states that are not based on ethnic homogeneity. Gradually, when ethnic minorities were identified themselves and realized that they are distinct from the other, whether due to the discriminatory or hostile policies of the central authorities, or because of the prevalence of the liberal spirit, ethnic conflicts were expected to erupt in a heterogeneous environment. The most important question from the viewpoint of central governments is how to seek to settle these conflicts? Is it viewed as a zero-sum dispute that requires conflict-resolution or a non-zero conflict that requires conflict-management? The aim of this article is to assess the effectiveness of exclusionary policies (genocide, forced displacement, division, separation, integration and assimilation) in the resolution of ethnic conflicts by examining many empirical situations, starting from the definition of exclusionary policies as those seeking a definitive solution to ethnic differences Which is conceived as reflecting a zero-sum conflict that needs to be resolved

Keywords: Genocide, Forced Mass Population Transfers, Division & Separation, Integration & Assimilation

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

تعد مسألة التنوع العرقي خاصية فطرية مميزة للجنس البشري، غير أن الظروف التاريخية أنتجت واقعا سياسيا لا يستجيب بالضرورة لهذا التنوع؛ فظهور الإمبراطوريات سابقا وتشكل الدول القومية في العصر الحديث هو أمر حكمه منطق القوة وليس منطق التنوع، ما أنتج حدودا دولية اصطناعية لا تحترم بالضرورة التنوع العرقي للمجتمعات البشرية. ولأنه لم يكن ممكنا عمليا –بداعي تشكل معايير جديدة كالسيادة - إعادة تشكيل الحدود ورسم خارطة للدول على أساس عرقي، فقد أفرزت لنا الحداثة دولا متعددة الاثنيات Multi-Ethnic States.

في الواقع، لم يكن للاختلاف العرقي داخل الدولة الواحدة أن يتحول إلى مطالب إثنية ذات طبيعة ثقافية وسياسية لاحقا ثم إلى نزاعات إثنية، إلا حين عرفت الأقليات الاثنية ذاتها وأدركت أنها متميزة عن الآخر، سواء بسبب السياسات التمييزية و/أو العدائية للسلطات المركزية، أو بسبب تفشي الروح التحررية، وكذا باستغلال ظروف التفكك والانهيار. وإذا كان القرن العشرين عموما قد عرف ظهور بعض النزاعات الاثنية التي غذتها الظروف السابقة؛ فإن ظاهرة النزاعات الاثنية أصبحت خاصية مميزة لعالم ما بعد الحرب الباردة، إذ تحيلنا الخريطة العالمية للنزاعات الداخلية نحو مناطق متعددة من العالم في إفريقيا وآسيا وأوربا.

إن السؤال الأكثر أهمية - من وجهة نظر الدولة - هو كيف يتم التعامل مع هذا الوضع؛ أي كيف تسعى إلى تسوية هذه النزاعات؟ هل عن طريق النظر إليها على أنها نزاع صفري يستوجب الحل أم نزاع غير صفري يستدعي التعايش معه وإدارته؟ ومن زاوية أخرى هل هناك إمكانية لوجود دولة متعددة الاثنيات ومستقرة في نفس الوقت؟ وما هي السياسات التي اتبعتها الدول في التعامل مع هذا الوضع؟ من خلال فحص الطرق التي انتهجتها الدول في التعامل مع النزاعات، قدم الباحثان البريطانيان John McGarry وBrendan O'Leary تصنيفا من ثمان سياسات لتسوية النزاعات الإثنية هي: 1 - الابادة الجماعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 - الترحيل القسري للسكان 3 - التقسيم والفصل 4 - الإدماج والاستيعاب 5 - الهيمنة 6 - التحكيم 7 - الفيدرالية 8 - تقاسم السلطة. وبالنظر إلى أهداف الدولة (الحل أو الإدارة) صنفا هذه السياسات إلى فئتين: فالأربعة الأولى هي سياسات تسعى لفرض التسوية عن طريق الإقصاء Eliminating Ethnic Differences أما السياسات الأربع التالية فتسعى لضمان التسوية عن طريق إدارة النزاع Management Ethnic Differences.

يطرح المقال إشكالية مدى فعالية السياسات الاقصائية في فرض تسوية النزاعات الاثنية، من خلال فحص العديد من الحالات الامبريقية. انطلاقا من افتراض أن قياس فعالية السياسات الاقصائية تحكمه قدرة هذه السياسات على ضمان الاستقرار الدائم والمستمر.

1/ الإبادة الجماعية والتطهير الإثني:

تعتبر الإبادة الجماعية Genocide أكثر السياسات تطرفا وعنفا، من بين سياسات الإقصاء التي اعتمدتها الحكومات لتسوية النزاعات الاثنية في سعيها البحث عن إقصاء بل وحتى استئصال مصدر النزاعات المحتمل أي الأقلية الاثنية. فمفهوم الإبادة الجماعية يشير لعمليات التصفية المنظمة على نطاق واسع بشكل عمدي وممنهج لجماعة إثنية معينة، وعادة ما تستعمل باللغة الانجليزية مصطلحات"Politocide" و"Democide" لوصف نفس الظاهرة.

إن عمليات القتل الجماعي المنهج ضد مجموعات معينة سواء عرقية، دينية أو وطنية تجد لها شواهد كثيرة في تاريخ البشرية، غير أن مصطلح الإبادة الجماعية لم يجد له استخداما صريحا في فقه القانون الدولي إلا بعد الحرب العالمية الثانية، فمحاولات الزعيم النازي أدولف هتلر إعادة تشكيل التكوين العرقي لألمانيا وأوربا باستخدام القوة، نبهت الباحث رفائيل ليمكن "Raphael Lemkin" إلى أن هذه السياسة تمثل سلوكا فريدا ومميزا عن جرائم الحرب الأخرى، فاستخدم مصطلح الإبادة الجماعية، معتبرا إياها أكثر من مجرد جريمة حرب بل جريمة ضد الإنسانية (https: //bit.ly/2HGtqAw) وبالفعل فقد اعترفت الأمم المتحدة بالإبادة الجماعية كجريمة ضد الإنسانية في القانون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولي سواء في حالة الحرب أو السلم. وكان ذلك في الاتفاقية المتعلقة بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها سنة 1948 (McGarry& O'Leary,1994,96)، التي تنص في الفقرة الثانية: " يقصد بالإبادة الجماعية أي عمل من الأعمال التالية ارتكبت قصد تدمير مجموعة وطنية أو عرقية أو دينية تدميرا كليا أو جزئيا":

أ - قتل أعضاء المجموعة؛

ب - الاعتداء البالغ على سلامتهم الجسمية أو العقلية؛

ج - إخضاعهم لظروف حياتية تؤدي بهم إلى الدمار الجسماني الكلي أو الجزئي؛

د - اتخاذ إجراءات تهدف إلى عرقلة الولادة عند المجموعة؛

ه - النقل القسري لأطفال مجموعة إلى مجموعة أخرى".

ورغم وضوح النص السابق، يبقى الكثير من الجدل القانوني، وحتى الأخلاقي والسياسي قبل ذلك، يحيط بتعريف الإبادة الجماعية وتحديد شروط تحققها. فالأمم المتحدة اعترفت ببعض الجرائم دون غيرها، مثل اعترافها ما يُزعم بالهولوكوست أو المحرقة اليهودية، رغم ضعف الشواهد وتشكيك بعض المؤرخين. وعموما، إذا ما سلمنا بأن الإبادة تعني القتل الجماعي المتعمد لجماعة اثنية، وطنية أو دينية في إقليم يسيطر عليه القاتلون، فإن التاريخ الحديث يقدم لنا عديد الأمثلة لعل أشهرها: الإبادة النازية ضد بعض المجموعات الإثنية والوطنية خلال الحرب العالمية الثانية، عمليات القتل الجماعي ضد الكمبوديين على يد الخمير الحمر، وفي تيمور الشرقية –بشكل متبادل بين المسيحيين والمسلمين -، وفي باكستان ضد البنغال، وفي بورما ضد المسلمين، وفي صربيا ضد مسلمي البوسنة، وفي رواندا جرائم التوتسي ضد الهوتو، وفي بورندي جرائم الهوتو ضد التوتسي.

وفي كثير من الأمثلة السابقة يزيد التوظيف السياسي للدول من ضبابية موقف القانون الدولي، ما يثير العديد من الإشكاليات القانونية، الأخلاقية والحضارية التي لن نناقشها في هذا المقام. فالذي يهمنا من الحديث عن سياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإبادة الجماعية هو معالجة إشكالية ما إذا كانت الإبادة حلا جذريا ودائما لإقصاء النزاعات الإثنية؟

غالبا ما ترافق عمليات الإبادة الجماعية نشوء وتشكل الإمبراطوريات والدول الجديدة، إذ تلجأ النخب الحاكمة - تحت مبرر الحفاظ على الوحدة الترابية والوطنية، وتأمين الاستقرار وتلافي الاضطرابات السياسية - إلى تصفية بعض الجماعات الاثنية داخل حدودها بشكل عمدي وممنهج، سواء للحصول على أقاليم جديدة بامتيازات اقتصادية، أو من أجل الترويع الجماعي والانتقام من السكان المتمردين أو الذين يوسمون بالخيانة.كما حصلت العديد من عمليات الإبادة في التاريخ في أعقاب تفكك الإمبراطوريات (الإمبراطورية العثمانية، إمبراطورية النمسا -المجر) والدول الاتحادية (الاتحاد السوفيتي، يوغسلافيا)، حين تبقى بعض الجماعات الاثنية غر محصنة وأكثر عرضة للخطر Vulnérable (Hoxhaj,2005,11) بسبب غياب الحماية المؤسسية والإنسانية داخليا وخارجيا، حال الأرمن في تركيا بعد الحرب العالمية الأولى والمسلمين في البوسنة في التسعينيات.

وغالبا ما تنبعث قابلية ارتكاب الإبادات الجماعية عن سواد أيديولوجيات مهيمنة إثنية، عرقية أو دينية لا تؤمن بالمفهوم العالمي للجنس البشري، أو على الأقل بالتمايز الفطري بين البشر، لذا فهي تنبذ كل من يتميز عنها. إن مثل هذا النسق العقدي السائد هو ما يجعل ارتكاب المجازر المروعة سلوكا مقبولا، وربما يفسر جسامة وحشية جرائم القتل الجماعي أكثر مما تفسره القدرات العسكرية كمسألة تقنية (McGarry& O'Leary,1994,96).

عموما، فإن الإبادة الجماعية كسياسة إقصائية تستهدف استئصال مصدر النزاع، كثيرا ما تنجح في تأمين الهيمنة على الأقاليم المعنية كهدف مادي. غير أنها غالبا ما تفشل في تحقيق أهدافها النهائية في تحقيق الاستقرار السياسي وضمان الإذعان والانقياد الطوعي للسلطة المركزية، فهي تخلق تجانسا اثيا هشا ووضعا قابلا للانفجار في أي لحظة بسبب استحضار الألم وأسى الماضي، واستحضار الأساطير التاريخية والاعتزاز القومي والرغبة في الثأر لدى أبناء وأحفاد الضحايا (حتى عقب الاستقلال العلاقات التركية الأرمينية تشوبها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عداوة مصدرها التاريخ). كما أن تبرير هذه السياسة الاقصائية بالبحث عن الاستقرار الداخلي يدحضها الواقع، فعمليات الإبادة لا بد أن تفتح أمام مرتكبيها جبهة خارجية بسبب الضغط الإنساني الدولي الذي قد يبدأ بالمقاطعة الاقتصادية ويصل إلى حد التدخل العسكري كما حصل لصربيا.

أما عن مفهوم التطهير الإثني "Ethnic Cleansing"فهو مصطلح صربي بامتياز "étnico ciscenje" دخل القاموس السياسي في أثناء تفكك يوغسلافيا، ليصف عمليات القتل الجماعي والترحيل المنظم للسكان المحليين في كرواتيا والبوسنة وكوسوفو. وعلى ذلك، فإن ظاهرتي الإبادة الجماعية والتطهير الاثني تشتركان في هدف التصفية لجماعة غير مرغوب فيها وفي فظاعة استعمال العنف، غير أن الأولى تشير للتدمير العمدي والممنهج لمجموعة إثنية، وطنية أو دينية. أما الثانية، فتستعمل لوصف الترحيل القسري للسكان من موطن الإقامة، رغم أن التجربة اليوغسلافية أثبتت أن التطهير الاثني قد تكون له نتائج إبادة جماعية.

2/ الترحيل القسري للسكان:

ثاني أشهر السياسات التي تسعى الحكومات المركزية عبرها لإقصاء النزاعات الاثنية عن طريق الحل الاستئصالي هي سياسات التهجير أو الترحيل القسري للسكان "forced mass population transfers"، والتي ينطبق وصفها على الوضع الذي يكون فيه أعضاء جماعة إثنية معينة أو عدة جماعات مجبرين على مغادرة الأقاليم التي يقطنوها. وربما يعبر اللفظ الصربي "التطهير الإثني" عن هذا الوضع في أكثر أشكاله مأساوية؛ أي الترحيل المرفوق باستعمال العنف. وغالبا ما تقترن سياسات الترحيل -مثلها مثل سياسات الإبادة الجماعية - بظهور الإمبراطوريات والدول الجديدة، وكذا في حال تفككها.

عمليا، طبقت سياسات ترحيل وتهجير السكان على جماعات إثنية حرمت من موطنها وموطن أسلافها التاريخي (مسلمو البوسنة)، وكذا على المهاجرين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذين استوطنوا جماعيا إقليما معينا في فترة من فترات التاريخ (هنود أوغندا)*. وتعمد الجهات المرحلة إما إلى الطرد النهائي للسكان من إقليم معين، أو أنها تحولهم داخليا نحو أقاليم محلية معينة تحت شعار إعادة توطينهم، كما فعل نظام الأبارتايد في جنوب إفريقيا في إطار ما سمى بـ "سياسة إعادة التوطين"(McGarry& O'Leary,1994,96)

ويعد الترحيل أبرز السياسات التي تلجأ إليها حكومات الدول متعددة الاثنيات في إطار ما يطلق عليه الهندسة الديموغرافية " Demographic ingeneering"(Öktem, 2008, 5) ، والتي تهدف من خلالها من جهة، إلى خلق بيئة جغرافية بواقع سكاني تدعم من خلاله مواقفها تجاه الأقاليم المتنازع عليها، وتفند إمكانية مطالبة دول أخرى بأحقيتها في تلك الأقاليم. ومن جهة أخرى، إيجاد واقع اثني موحد ونقي تحت مبرر أن الاثنيات الأخرى هم سليلوا جماعات غير أصيلة في المنطقة أو أنهم متمردون أو خونة بما يهدد وحدتها وتماسكها الداخلي. ولأجل هذا الغرض، قد لا تكتفي الحكومات بمجرد الطرد لأن معالم هوية المكان تبقى غالبا واضحة، لذا يعمد مؤرخوها حتى إلى تغيير أسماء المدن والقرى والأحياء من أجل طمس كل ما له علاقة بالجماعة الاثنية التي كانت تشغل ذلك الإقليم (Öktem, 2008, 8).

ويجب تمييز الترحيل القسري للسكان عن ثلاث حالات أخرى لتحويل وهجرة السكان تبدو ظاهريا متشابهة (McGarry& O'Leary,1994,97):

1 - التبادل المتفق عليه للسكان "Agreed Population Exchange" الذي يتبع الانفصال، فالسكان في هذه الحالة قد لا يعتبرون تحويلهم طوعيا، ولكن مصيرهم على الأقل أكثر استقرارا مقارنة بالسكان المرغمين على الانتقال من جانب واحد (تحويل السكان بين الهند وباكستان في أعقاب الاستقلال)؛

* في سنة 1860 جاء إلى أوغندا حولي 30000 من الهنود للمساهمة في مد شبكة القطار المحلية. وبعد النتهاء استقر حوالي 7000 فرد منهم مشكلين مع مرور الوقت أقلية هندية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 - يتضمن الترحيل القسري سياسات ممنهجة للطرد، وبذلك فهو يختلف عن النزوح الإجباري للاجئين الذي يرافق الحروب ولحروب الأهلية؛

3 - الترحيل القسري يتضمن الطرد المادي المباشر لجماعة إثنية معينة، لذا يمكن تمييزه عن السياسات التي تسعى لخلق بيئة غير ملائمة لجماعة اثنية ما، بما يجبر أعضائها على الهجرة.

من جهة أخرى، فإن تحويل السكان نحو إقليم معين لإحداث توازن ديموغرافي، يعادل وظيفيا التحويل القسري للسكان؛ فالاستقدام العمدي للمستوطنين من أجل تمييع أغلبية جماعة إثنية أو وطنية أخرى له أهداف مشابهة، فرغم أنه أقرب ليكون شكلا من أشكال التحكم والهيمنة في التعامل مع الاثنيات بدل إقصائها إلا أن الإقصاء قد لا يكون آنيا بل مستقبليا. وقد أثبتت السياسة الاستيطانية الإسرائيلية هذا الأمر حين أصدرت السلطات هناك قرارا بطرد السكان الذين لا يثبتون انتمائهم للضفة الغربية.

لقد انتشر الترحيل المخطط للسكان ضد رغبتهم عبر تاريخ البشرية لأسباب مختلفة: دينية، مثل الذي حصل لبعض الأقليات الدينية في أوربا القرن الخامس عشر حيث تم تهجيرهم نحو العالم الجديد (Bell-Fialkoff, 1993, 112). اقتصادية، مثل طرد الرئيس الأوغندي "إيدي أمين" لآسيويي أوغندا سنة 1972 بحجة احتكارهم للامتيازات الاقتصادية على حساب السكان الأفارقة. سياسية، حال طرد بولندا وتشكسلوفاكيا للألمان بعد الحرب العالمية الثانية. قومية، مثل إقدام الجيش التركي على طرد القبارصة اليونان من شمال قبرص سنة 1974.عرقية، كطرد الصرب لمسلمي البوسنة. وحتى أمنية، كما فعل ستالين مع ألمان الفولقا* عندما هجرهم نحو خطوط المواجهة مع ألمانيا (McGarry& O'Leary,1994,97).

إن تبني سياسات التهجير القسري لا تجد لها أي مبرر أخلاقي، وتنتهك أدنى معايير حقوق الإنسان المتفق عليها. وكآلية لتسوية النزاعات الاثنية عن طريق

* إثنية ألمانية كانت تعيش في الجنوب الغربي (الأوربي) لروسيا على طول نهر الفولقا، وقد حافظت على ثقافتها، لغتها وتقاليدها الألمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقصاء، فإنها لا تؤدي سوى إلى حلول الأمر الواقع؛ أي الحلول المفروضة بالقوة التي غالبا ما تكون هشة وقابلة لتجدد النزاع في أي لحظة. فالترحيل القسري يمكن له أن يهدئ ولكنه لا ينهي دائما النزاعات الاثنية بسبب إمكانية تجدد مطالب السكان بالرجوع لأراضيهم وموطنهم الأصلي الذي هجروا منه، فأحد أهم الأسباب التي تحول دون إيجاد حل سلمي دائم في النزاع القبرصي هو مطالبة القبارصة اليونان باسترجاع أراضيهم. كما أن ترحيل السكان إلى مناطق أخرى قد يؤدي إلى مجرد تصدير النزاع إلى مناطق جديدة.

3/ التقسيم والفصل (تقرير المصير):

على عكس الإبادة الجماعية والترحيل القسري للسكان، فإن التقسيم "partition" والفصل "secession" يقوم مبدئيا على أساس عدم استعمال الحل الأمني (القوة والعنف) كأساس لتسوية النزاع الاثني، فإقصاء مصدر النزاع هنا يكون عن طريق إعطاء الجماعات الاثنية الحق في تقرير مصيرها، بما يؤدي – إذا ما تم بشكل صحيح - إلى حل نهائي للنزاع عن طريق مبدأ الانفصال.

يسعى التقسيم إلى تطويق مصدر الخلافات الاثنية من أساسها قبل تطورها إلى نزاعات عنيفة، وبذلك فهو يتضمن بعد وقائي "preemptive" (Samooha, 1992, 28). ويمكن أن يتحقق التقسيم عمليا من خلال ثلاث طرق محتملة (McGarry& O'Leary,1994,99):

1 - عن طريق استفتاء تنظمه الدولة المعنية، مثل انفصال ايرلندا الجنوبية عن المملكة المتحدة؛

2 - عن طريق اتفاق بين طرفي الانفصال، مثل تقسيم تشكسلوفاكيا إلى دولتي التشيك وسلوفاكيا؛

3 - عن طريق الضغط الخارجي، مثل تفكك الإمبراطوريتين العثمانية والنمسا -المجر وظهور دول جديدة على أساس اثني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك حالات عديدة للتقسيم الوقائي مثل تقسيم مالي الاتحادية إلى دولتي مالي والسنغال سنة1960، وانفصال سنغافورة عن ماليزيا سنة 1965، والنرويج عن السويد وأيسلندا عن الدانمرك في بدايات القرن الماضي.

أما الفصل، فهو الذي يصاحبه تقسيم ناتج عن حروب أو أعمال عنف أهلية؛ أي وجود حركات انفصالية إما أن تسعى لتأسيس دولة مستقلة كما هو حال القوميين في كيبك كندا وإقليم الباسك الاسباني وأكراد تركيا. أو أن تسعى نحو الانضمام لدولة أخرى مثل بعض الفصائل الكشميرية في الهند التي تفضل الانضمام إلى باكستان، وبوسنيو صربيا الذين يرغبون في الالتحاق بالبوسنة، وقوميوا ايرلندا الشمالية الباحثون عن توحيد ايرلندا (McGarry& O'Leary,1994,98).

وفيما بين عامي 1945 -1991 إذا ما استثنينا الحالات العديدة لظهور دول جديدة نتيجة لتصفية الاستعمار الأوربي - نجد أن دولة وحيدة هي بنغلاديش انفصلت عن دولة موجودة فعلا هي باكستان بعد ثورة شعبية سنة 1971، إضافة إلى إعلان انفصال جمهورية شمال قبرص التركية 1981 عن قبرص (لا تعترف بها إلا تركيا). لكن مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا الاتحادية، أصبح الانفصال ظاهرة متزايدة الانتشار وطريقة رائجة لإقصاء الاختلافات الاثنية: تقسيم الاتحاد السوفييتي إلى عدة دول جديدة (روسيا، روسيا البيضاء، أوكرانيا، مولدوفا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، كازاخستان، أوزباكستان، تركمانستان، قيرغيزيا، طاجيكستان، استونيا، ليتوانيا، لاتفيا). تقسيم يوغسلافيا الاتحادية إلى دول (صربيا، كرواتيا، سلوفينيا، مقدونيا، البوسنة والهرسك، كوسوفو، الجبل الأسود). انفصال اريتريا عن إثيوبيا عام 1994.إضافة إلى وجود العديد من الحركات الانفصالية في العالم، والتي قد تؤدي إلى ظهور دول جديدة مثل نجاح الحركة الشعبية لتحرير السودان في تحصيل الاعتراف الدولي بجنوب السودان كدولة مستقلة.

إن أسباب مطالبة الجماعات الاثنية بالانفصال تبقى متنوعة، فهي قد تأتي كرد فعل على التمييز الاثني وانتهاك الخصوصيات، وقد تنبع من الرغبة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حماية هويتهم وثقافتهم من الذوبان والاضمحلال. كما قد تقف خلفها الاعتبارات البراغماتية في الاستئثار بالمزايا الاقتصادية وكذلك رغبة النخب في تحصيل مراكز قيادية. ولعل أهم أسباب الرغبة في الانفصال هو أنه ليس من السهولة الوصول إلى توافق وحل وسط في القضايا الهوياتية المتعلقة الاثنيات؛ اللغة، الدين، الثقافة، التاريخ، موطن الأسلاف، فهي تعكس لعبا صفرية في المفاوضات بين الأطراف المعنية، ما يجعلها غير قابلة للمقايضة والمساومة .(McGarry& O'Leary,1994,98)

لقد أثبتت سياسات التقسيم والفصل فعاليتها في إنهاء النزاعات الاثنية خاصة في الدول المتعددة الاثنيات، حيث سمحت بانفصال الجماعات الاثنية التي لم تكن ترغب بالبقاء ضمن دول اتحادية. غير أن أغلب حالات النجاح تشير لذلك الوضع المثالي الذي يكون فيه التقسيم شبه الكلي المسبق بين الاثنيات واضحا ماديا (من حيث التوزيع الجغرافي) ومعنويا (من حيث وجود الرغبة) بما لا يستتبعه مشاكل عنف وظهور أقليات جديدة وصراع على أقاليم. فتطبيق تقرير المصير يستقيم فقط والحالة التي تنطوي فيها الجهة الراغبة في الانفصال على أغلبية واضحة تريد الاستقلال، أما في حالة وجود أطراف تعارض الانفصال، فإن التقسيم يبقى خيارا من المرجح دوما أن يؤدي إلى تصعيد العنف سواء بظهور نزاعات إثنية جديدة داخل الدول المستقلة (المواجهات بين الأقلية الصربية والأغلبية الألبانية في كوسوفو حتى بعد إحلال السلام)، أو ببقاء أقاليم متنازع عليها بما يحول النزاع الاثني إلى نزاع دولي، ويقدم النزاع الهندي الباكستاني على إقليم كشمير مثالا واضحا عن هذه الحالة. لذا فإن الفصل حتى يكون حلا فعالا، لا بد وأن يكون محل تفاوض ورضا بين الأطراف المعنية، ولا بد أن يكون هناك اتفاق حول تبادل السكان لتفادي خلق أقليات جديدة. كما أن الفصل ليس له معنى اقتصاديا في ضل نزعة التمركز والتوحيد والدعوة إلى الاندماج التي تفرضها العولمة الاقتصادية، وهذا ما يقلص من فعالية الفصل كحل إقصائي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4/ الإدماج والاستيعاب:

على خلاف مداخل إقصاء النزاعات الاثنية السابقة التي تعتمد على سياسة الكل أمني، وخاصة الإبادة الجماعية والترحيل القسري، فإن سياستي الإدماج "integration" والاستيعاب "Assimilation" تقوم على تبني سياسة اجتماعية، مدنية واقتصادية محلية تسعى لامتصاص الاختلافات الاثنية. فخيار الإدماج أو الاستيعاب يتأسس على محاولة إقصاء مصدر النزاعات الاثنية داخل الدولة من خلال عمل الحكومات على دمج مختلف الاثنيات التي تضمها ضمن هوية جديدة شاملة مترفعة عن هوية مختلف الأقليات المختلفة؛ أي محاولة الانتقال من دولة "متعددة الاثنيات" إلى دولة "متعدية الاثنيات".

تنطلق فكرة الاندماج الاجتماعي من التسليم بوجود التنوع أو التعدد أو عدم التماثل بين الناس (أفرادا وجماعات)، ومن جهة ثانية بوجود إرادة واعية لدى هؤلاء لإقامة نسيج اجتماعي مشترك. وبهذا المعنى، فإن الاندماج يحمل معنى انضمام ثقافات غير متماثلة، الاعتراف المتبادل بينها والسعي لاستثمار قابلية التكامل بين عناصرها لتوليف كيان جامع جديد له القدرة على الاستمرار. إن الاندماج وعكس إستراتيجية الاستيعاب، لا يعني الذوبان والانصهار والتخلي عن الهوية الثقافية الخاصة، بل يعني الاحتفاظ بقوام النسق الثقافي مع درجة من التكامل والتوافق مع النسق المغاير بما يفضي إلى المتانة والوحدة في المجتمع والوطن (https: //bit.ly/2HVGn8i). فالاندماج لا يعرف من خلال التوافق المادي، وإنما من خلال الأهداف المشتركة بين أفراد المجتمع حتى يشعر أفراد الأقليات أكثر فأكثر بأنهم أعضاء كاملون في المجتمع يدافعون عن الوحدة الوطنية وبأنهم متساوون رغم اختلاف الهوية الثقافية عن هوية الأغلبية (Samina,2008, 17).

تستهدف سياسات الإدماج أو التوحيد تجاوز التعامل المتميز مع مختلف الاثنيات وفقا لمبدأ احترام الخصوصيات، وتعمل على خلق هوية مدنية مشتركة "civic identity" قائمة على مفهوم الانتماء على أساس المواطنة. لذا يدافع الإدماجيون عن السياسات التي من شأنها تقليص الاختلافات بين مختلف المجموعات، مثل تشجيع أطفال هذه المجموعات على التمدرس في مدارس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واحدة وبلغة واحدة، تشجيع سياسات التوظيف والإسكان والصحة وغيرها من السياسات الاجتماعية بناءا على معايير موضوعية وليس وفقا للانتماء بما يشجع على التعايش بدل التمييز والفصل، فمثل هذه السياسات تترتب عليها عملية تنشئة اجتماعية من شأنها القضاء تدريجيا على أي خلافات إثنية ممكنة (McGarry& O'Leary,1994,102).

وفي المجتمعات الديمقراطية، نجد فلسفتين مختلفتين للإدماج؛ فالليبراليون يدافعون عن الإدماج وفقا للتصور الليبرالي الذي يرافع لصالح أولوية الفرد على حساب الجماعة، وبذلك يعطي الأهمية لتحصيل الامتيازات الاقتصادية والحقوق السياسية للأفراد، أما اليساريون فيدافعون عن تعميم المزايا الاقتصادية والاجتماعية لتمس مختلف المجموعات.

أما سياسات الاستيعاب، فهي تذهب أبعد من مجرد محاولة تأمين الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والحقوق السياسية لمختلف المجموعات، فهي تسعى إلى تأسيس هوية مشتركة جديدة لا على أساس المواطنة وإنما على أساس دمج مختلف الهويات الاثنية والعمل على ذوبانها في وعاء واحد سواء ضمن الهوية السائدة (الهوية الفرنسية مثلا) أو ضمن هوية جديدة (اليوغسلافية، السوفيتية). فعندما تتبنى جماعة إثنية ما ثقافة الجماعة المهيمنة أو "المستضيفة" نكون حينها أمام الاستيعاب من خلال التثاقف "Acculturation"؛ أي التبادل الثقافي (McGarry& O'Leary,1994,102) لذا تعمل سياسات الاستيعاب الناجحة على تشجيع الزواج المتبادل بين أعضاء مختلف الاثنيات، بما يتيح مستقبلا اختفاء الخصوصيات الاثنية.

لقد كان الإدماج و/أو الاستيعاب مطلب رئيسي لمجموعات إثنية ووطنية مختلفة، مثل المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا –ممثل السود -، والاتحاديون في ايرلندا الشمالية. وهو المنهج الذي تتبناه الأحزاب الاشتراكية في أوربا في تعاملها مع ملف المهاجرين. رغم أن دعاوى الاندماج تتفاوت أسبابها بين رجاحة التفكير في المصلحة الإنسانية والبحث عن الاستقرار والتطلع للمستقبل، أو كوسيلة لتحقيق مصالح خاصة، مثل دفاع الحزب الوطني في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جنوب إفريقيا على اندماج من شأنه تأمين الامتيازات الاقتصادية للبيض من خلال نظام ديمقراطي ليبرالي يضمن حقوق الأفراد.

إن تطبيق سياسات الإدماج والاستيعاب لإقصاء الاختلافات الاثنية جاءت بدرجات فعالية متفاوتة حسب تنوع المواقف. وكانت أكثر الحالات التي أظهرت فيها نجاحا هي حالات إدماج المهاجرين خاصة في منظومة الدول الغربية. وتعطي كندا مثالا ناجحا بهذا الصدد فالجماعة الأنغلوفونية وإلى حد ما الفرانكفونية نجحت بشكل معقول في إدماج المهاجرين الذين اكتسبوا هوية كندية مدنية إضافة إلى هوياتهم الأصلية.

غير أن نجاح سياسات الإدماج والاستيعاب من المرجح أن يكون مصيرها الفشل في الحالة التي نكون فيها بصدد جماعة إثنية تبحث عن أكثر من مجرد فرص متساوية، وتصر على استقلالها أو على حكم ذاتي. فعندما تصر هذه الجماعة على مركزية هويتها وتعطي الأولوية للحفاظ على خصوصياتها اللغوية والتاريخية والدينية، فإنها ستفسر حينها محاولات تأسيس هوية شاملة متعدية الاثنيات على أنها مجرد سياسة متنكرة بغرض الإلحاق والإخضاع الثقافي وطمس الهوية وفرض التبعية، وبالتالي تنظر إليها على أنها شكل من أشكال الإبادة هي الإبادة الهوياتية "Ethnocide" (McGarry& O'Leary,1994,104)، لذا كان مصير سياسات البلغرة "Bulgarezation" والتركنة "Turkicisation" الفشل بانفصال أغلب الأقليات بعد الحرب العالمية الثانية.

خاتمة:

إن سعي الدول من خلال سياسات الإقصاء إلى تسوية النزاعات الاثنية بالبحث عن حل نهائي للنزاع قد ينجح في حالات معينة كما بينته بعض الشواهد والتجارب، فهو - من حيث المبدأ - خاصة إذا ما حضي برضا طرفي النزاع مدخل سليم من أجل ضمان التهدئة النهائية للنزاع واستتباب الاستقرار. غير أن تطبيق سياسات الإقصاء في أرض الواقع يحمل الكثير من الإشكاليات الواقعية والأخلاقية التي لا تبرير لها. فسياستي الإبادة الجماعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والترحيل القسري تسعى إلى فرض التسوية بدل التفاوض بشأنها، وهي أخلاقيا تنتهك كل معايير الإنسانية وحقوق الإنسان. وحتى عمليا، فإن نجاحها لا يتعدى فرض تسوية الأمر الواقع الهشة والقابلة للانفجار في أي لحظة. أما سياسة الفصل أو التقسيم فإنه كثيرا ما يستتبعها عنف، وأحيانا انتقال للنزاع من نزاع اثني محلي إلى نزاع ما بين الدول خاصة حول الأقاليم المتنازع حولها، لذا فهي ليست دائما حلا ملائما؛ لأنها قد تؤدي إلى تشتت الجماعات الاثنية، وفي بعض الحالات تكون بعض الجماعات أصغر من أن تشكل دولة قادرة على الاستمرار. أما سياسة الإدماج والاستيعاب فهي تحتاج في الغالب إلى وقت طويل قد يتخلله سوء تفاهم يؤدي إلى عدم اكتمال أهدافها. ولأجل ذلك، يجمع الدارسون لموضوع النزاعات الاثنية على أفضلية تفادي الاقتراب لهذا النوع من النزاعات الاثنية على أساس أنها نزاعات صفرية، ويقترحون ضرورة تبني سياسات التعايش بدل سياسات الإقصاء؛ أي العمل على إدارتها عوض البحث عن حلها من خلال سياسات مثل: الفدرالية، الحكم المحلي، تقاسم السلطة، الإصلاح اقتصادي وتقاسم الثروات، التنمية العادلة.

قائمة المراجع:

الدوريات والأوراق البحثية:

Bell-Fialkoff, Andrew (1993). "A Brief History of Ethnic Cleansing", Foreign Affairs.V72, N.3, pp 110-122.

Hoxhaj, Enver (2005) The politics of ethnic conflict regulation in Kosovo. Discussion papers (DP39). Centre for the Study of Governance, London School of Economics and Political Science, London, UK. pp1-50.

McGarry, John Warren & O'Leary, Brendan (1994). "The political regulation of national and ethnic conflict", Parliamentary Affairs, V47, N1,pp 95.115.

Öktem Kerem, (2008). "The Nation's Imprint: Demographic Engineering and the Change of Toponymes in Republican Turkey", European Journal of Turkish Studies, 7 / 2008, pp1-33

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Samooha, Sammy, (1992). "The Diverse Modes of Conflicts-Regulation in Deeply Diveded Societies" , International Gournal of Comparative Sosiologie,V33, Issue1-2, pp 26-47

Samina, Yasmeen (2008). "Understanding Muslim Identities: From Perceived Relative Exclusion to Inclusion", Working Paper, Centre for Muslim States and Societies, University of Western Australia, pp-1-89

المواقع الالكترونية:

ابـراهيم طـه العبـادي، "الأقليـات المسـلمة في الغـرب مشـكلة التعـايش والاندماج"، في (https: //bit.ly/2HVGn8i) :

Becker, Karyn, "Genocide and Ethnic Cleansing",in: (https: //bit.ly/2HGtqAw)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com